

نحو رؤية نقدية عربية معاصرة ملاحظات واقتراحات

وهب رومية*

مفتتح

تكتمل هذه الصياغة الدقيقة إلا إذا توافر لها شرطان، هما: المعرفة العلمية، والخيال. إن معرفة المشكلة تعني القدرة على تحليلها وتفسيرها. وإن «الخيال» الخصب الخلاّق يعني التحرر من النظرة السكونية إلى التاريخ، والانطلاق من أسر الواقع نحو آفاق مستقبلية أرحب وأغنى وأبهى. إن شعلة الشوق إلى وجود أفضل ما تزال تفتن وردة القلب كما كانت تفتنها منذ آلاف السنين.

وتأسيساً على ما تقدم، تحدد هذه الورقة فرضها العلمي الذي تحاول اختباره بما يثور حوله من حوار يضيئه وينقّحه ويمنحه صيغته العلمية الدقيقة. هذا الفرض العلمي هو: هل يمكن -في عصر العولمة- بناء رؤية نقدية عربية؟ أم إن هذا الفرض ضرب من الأوهام يلبس لبوس العلم؟

ليس من الحصافة أن تكون غيرك لترضي الآخرين. وبعد فإن في هذه الورقة من الاحتراس ما يكفي، فهي لا تزعم أنها تقدم نظرية عربية نقدية مكتملة، ولا تدّعي أنها تملك رؤية نقدية عربية معاصرة تستوفي أسسها المعرفية، وإجراءاتها التطبيقية. ولكنها تقدم مجموعة من الملاحظات منبثقة من قراءة المشهد النقدي الراهن قراءة تحليلية، وتصوغ مجموعة من الأسئلة القادرة على تحديد القضايا والمشكلات تحديداً دقيقاً. ولقد كانت صياغة الأسئلة وما تزال -ستبقى- مرحلة من أهم مراحل العلم. ولذا فإن هذه الأسئلة هي الأسئلة المفتاح. وإن صياغة سؤال ما صياغة دقيقة تعني تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً. ولن

* ناقد وأكاديمي، أستاذ في جامعة دمشق.

أولاً: فرضية البحث العلمية: عروبة النقد بين الحلم والوهم

إن الثقافة بطبيعتها غير محايدة. فأين يقع النقد منها؟ وهل يصدق عليه ما يصدق عليها من الأحكام؟ تتحدد الثقافة علمياً بثلاثة مستويات، هي: المستوى العلمي، المستوى الفكري، والمستوى الفني. يضم المستوى الأول العلوم الصرف، كالفيزياء والرياضيات والكيمياء والطب والفلك وما شاكلها. ويضم المستوى الثاني الأفكار الفلسفية والدينية والنظم التربوية والحقوقية والعادات والتقاليد وما شابهها. ويضم المستوى الثالث الشعر والرسم والمسرح والغناء والرقص والنحت والرواية والقصة القصيرة وما جرى هذا المجرى. ولكن هذه المستويات ليست متميزة دائماً على هذا النحو المدرسي؛ فقد تتداخل الحدود، وقد تنتمي الظاهرة إلى أكثر من مستوى واحد. ففن العمارة مثلاً قد يكون فناً عابراً للحدود، فالمساجد والكنائس تُبنى على وفق العلوم الهندسية، ولكنها تُزين بالنقوش والرسوم، وتعبر عن الروح الدينية لأتباع هذه الديانة أو تلك. وعلى الرغم من صفة «التشابه» البارزة بروزاً قوياً في العمارة المعاصرة، فإنها مطبوعة في كثير من الأحيان بالطابع القومية للشعوب، وربما بالطابع البيئية أيضاً. ويكفي أن نلقي نظرة عجل على صور البيوت في البلاد العربية واليابان وانجلترا وما كان يعرف بالأندلس في أسبانيا لنكتشف الآثار القومية والدينية والبيئية فيها.

بيد أننا لا نستطيع أن نتحدث عن هذه الطوابع أو الآثار في العلوم الصرف كالفيزياء والرياضيات والكيمياء والذرة وما يماثلها. وما من عاقل يتحدث عن فيزياء عربية أو كيمياء فرنسية، أو رياضيات روسية أو مسيحية أو إسلامية أو بوذية... وهكذا. إن ثمة فرقاً جوهرياً بين هذه العلوم ومظاهر الثقافة الأخرى كالفنون والآداب والفلسفة ومنظومة القيم

المجتمعية والعادات والتقاليد وسوى ذلك كثير. وعلّمنا التاريخ أن الشعوب، ولاسيما العريقة، طبعت كل الفلسفات الكبرى التي وفدت إليها بطوابعها القومية وموروثها الثقافي. وحسبنا أن نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر ثلاثاً من هذه الفلسفات: المسيحية، الإسلامية، والاشتراكية. فليست المسيحية في أمريكا وأستراليا كالمسيحية في الشرق العربي. وليس الإسلام في الصين وأذربيجان وتركمانستان والفلبين وغيرها كالإسلام في البلاد العربية.

وأنا لا أتحدث عن الجوانب العقيدة في الدين، أو عن بعض الشعائر، بل أتحدث عن الدين بوصفه منهج حياة تحكمه منظومة قيم. بل نحن نستطيع أن نتحدث -دون أن نشير حساسية أحد- عن فروق واضحة بين المسلمين في البلاد العربية نفسها. ولم تكن التجربة الاشتراكية في الصين، أو في يوغسلافيا السابقة، أو في بعض البلاد العربية، كالتجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي السابق. وليس الأصوليات -على ما بينها من تشابه- واحدة في العالم، أو واحدة في الدين الواحد، على نحو ما رأى روجيه غارودي في كتابه عن هذه الأصوليات. إن الطوابع القومية للشعوب، وموروثها الثقافي، ودرجة تطورها التاريخي الاجتماعي، عوامل ذات تأثير قوي في استقبال الثقافة الوافدة، وكيفية

الثقافة بطبيعتها غير محايدة.
فأين يقع النقد منها؟ وهل يصدق
عليه ما يصدق عليها من الأحكام؟

في «فوضى التعدد»، وسيتحول التنوع والاختلاف إلى عاملين هدامين يسهمان في تحليل الأمة إلى عواملها الأولية من قبلية وطائفية ومذهبية وإقليمية وسواها. والنقد جزء عضوي من الثقافة، ونسق من أنساقها؛ وإذا ينبغي أن يُبنى على أساس من الاستراتيجية الثقافية، لئلا يتحول إلى عبث وضرب من التمريعات الثقافية يلهو بها المتبارون بعيداً عن روح الثقافة ومفهومها ووظيفتها الاجتماعية. وليس النقد واحداً من العلوم الصرف التي لا تتأثر بالطوائف القومية، بل هو شديد التأثير بها، على نحو ما لاحظ كثيرون، ومنهم رينيه ويليك، الذي لاحظ عمق الخصائص الوطنية في النقد واستحالة تخطيها، كما لاحظ أن كل أمة على انفراد... تحافظ على تقاليد خاصة في النقد الأدبي^(٢).

ولقد حسم د. شكري عياد هذه القضية في نفسه، فقال في مقدمة كتابه «دائرة الإبداع»: «كنت مصمماً على أن أكتب كتاباً عربياً لقارئ عربي، وأن يكون هذا الكتاب كتابي، وأن يكون هذا القارئ مثقفاً عربياً يألف تراثه، ويعيش حاضره، ويتطلع إلى آفاق جديدة للمستقبل»^(٣).

وهذا الكتاب الذي يتحدث عنه د. عياد هو - دون جدال - كتاب أفاد من الفلسفة المعاصرة، ومن الدراسات الإنسانية، ومن كتب النقد الأجنبي؛ كتاب أفاد من الآخر، فتمثل ما أفاده، وطبعه

التكليف معها. وقد عبّر محمد غنيمي هلال عن هذه الفكرة تعبيراً أدبياً، فقال: «إن الأفكار كالبذور التي تُسْتَبْتُ في بيئات متنوعة، فتتنوع طعومها وألوانها تبعاً لما يطرأ عليها من ألوان التلقيح والغذاء»^(٤). وأنا لا أعرف أمة عريقة واحدة - على ما أصابها من الكوارث والنكبات، وعلى ما عصفت بها الأحداث التاريخية - تنكّرت لماضيها وانتمائها، وأعلنت قطيعتها لهما، وخرجت من جلدتها دفعة واحدة كما تخرج الأفاعي من جلودها، وخلفتها وراءها في العراء. ولعل ألمانيا خير مثال على ما تفعله الشعوب الحية العريقة؛ لقد تدمرت مرتين في حربين عالميتين خلال نصف قرن، فازدادت تشبثاً بالجدور، ونهضت من رمادها كأنها طائر الفينيق. وقل مثل ذلك في اليابان وغيرها. إن الأستاذية والحداثة لا تتحققان بجلد الذات، والتكّر للجدور، وإشاعة اليأس الضريع في الأمة. بل تتحققان في قراءة الواقع الراهن قراءة علمية صحيحة، لا لفهمه فحسب، بل لتغييره أيضاً. ولقد صدق ماركس حين قال: «أن للفلسفة أن تكفّ عن تفسير العالم، وأن تبدأ بتغييره».

وإذا، ليس من حق أحد أن يدعونا - مهما تكن الأسباب - إلى التّكّر لانتمائنا وتاريخنا، أو أن يفرض علينا انتماء جديداً، ويؤسس لنا تاريخاً جديداً. إن هذه الدعوة - إذا أحسن الظن بها - تعبّر عن رؤية سكونية للتاريخ، وعن نفاد الصبر. فإذا لم نحسن الظن قلنا: إنها دعوة غير نزيهة وغير أخلاقية. إن الإنسان أسير وعيه، وعلى الذين ينتدبون أنفسهم لقضايا الشأن العام أن يرتقوا بالوعي والثقافة، لا أن يزيّفوهما. إن الثقافة هي حصن الأمة وقلمتها الأخيرة. ولكن الثقافة - كما قلت - ليست محايدة، ولذا ينبغي أن تُبنى على وفق استراتيجية قومية، وإلا فإن حسن الهوية سينهار، وسندخل

ليس من حق أحد أن يدعونا - مهما
تكن الأسباب - إلى التّكّر لانتمائنا
وتاريخنا، أو أن يفرض علينا انتماء
جديداً، ويؤسس لنا تاريخاً جديداً

بشطط الاستعارة من الآخر، أو الانحياز له، بل يكون من داخل الثقافة التي ينتمي إليها هذا الفكر^(٤).

لقد بدأت رياح التغيير تهبّ على الأدب ونقده منذ عشرينيات القرن الماضي، متمثلة بالحركة الرومانسية ومدرسة «الديوان» في مصر، وبـ «الغريال» لميخائيل نعيمة، الذي استقبله العقاد بحبور وابتهاج غامرين. وتوالى بعدئذ صدور المجلات، فأصدر سلامة موسى «المجلة الجديدة» عام ١٩٢٧، ثم أصدر جورج حنين بالفرنسية مجلة سماها «حصّة الرمل»، ثم صدرت «البشير» و«الفصول». ومنذ الخمسينيات اشتد هبوب رياح التغيير بوصول «النقد الأيديولوجي»، بتسمياته المختلفة، إلى البلاد العربية. وكانت التربة اللبنانية هي الأكثر مناسبة لنمو «حادثة» عربية، بعبارة شكري عياد، فظهرت مجلة «الآداب» البيروتية حاملة لواء الشعر الحر ولواء الوجودية. ولم يلبث هذا الهبوب أن تحول إلى عصف شديد بظهور مجلة «شعر» البيروتية التي أصدرها يوسف الخال مقتنياً آثار أيزرا بوند عام ١٩٧٥^(٥). ومجلة «حوار» القاهرية في أوائل الستينيات التي اضطرت إلى التوقف بعد افتضاح أمرها. ولم تكد سبعينيات القرن العشرين تطلّ حتى تحوّل العصف الشديد إلى إعصار نقدي عنيف تدفقت سيوله، فملأت أرجاء الأرض العربية، متمثلة بمذاهب النقد الحداثي، ومذاهب ما بعد الحداثة (بنوية، بنوية توليدية، أسلوبية، تفكيكية، سيميائية، نظرية التلقي، النقد الثقافي...)، وشعر الأدباء ونقاد الأدب ومحبوه بصدمة ثقافية قوية، وشرع المتحمسون لهذه المذاهب يطبقونها «على نصوص من الأدب العربي بدءاً بامرئ القيس وانتهاءً بأحدث المحدثين». وظهرت مجلة «فصول» في القاهرة عندما كان هذا النشاط في عنفوانه

بطابع عربي صرف؛ ولذا جاء كتاباً عربياً يعبر عن شخصية صاحبه العربية، ويُقدم إلى قارئ عربي مثقف. وإذا جاز أن نقرأ المضمّر أو المسكوت عنه في كلام د. عياد، وهو جائز، عرفنا رأيه الواضح في كثير من كتب النقد النظري الدائرة بأيدينا، ولا نسب لها في الثقافة العربية سوى ما يكون من ظاهر اللفظ.

ولم يكن د. عياد بدعاً فيما فعل، فقد شاركه إحساسه كثيرون، كما سنرى، ولكنه كان أقواهم إحساساً بما يدور في المشهد النقدي العربي المعاصر، وكان أقدرهم على ترجمة إحساسه ترجمة علمية، فكتب مجموعة من كتب التنظير النقدي، ومجموعة من الدراسات النقدية التطبيقية، فكانه كان بهذه المزاجية يمتحن آراءه ويقرّرها لتكون شاهداً له، فلعله يستطيع بعدئذ -وهو الذي أرمضته قضايا الثقافة العربية- أن ينال ملء جفونه.

والذي أحب أن أنتهي إليه هو أن التيارات النقدية الوافدة إلينا فيها خير كثير إذا أحسنّا تدبرها والانتفاع بها، وأن النقد العربي مؤهل لامتناع هذا الخير وتطويره دون أن يفقد تقاليده وطوايعه القومية. وليس هذا مرهوناً بالحركة الذاتية للنقد، بل هو مرهون بمواقف النقاد العرب.

ثانياً: المشهد النقدي الراهن

ارتبط مفهوم «الهوية» بخطاب عصر النهضة ارتباطاً وثيقاً. وكان هذا الخطاب مؤرقاً باكتشاف «الذات» عبر ركام تاريخي هائل. وأدرك الكثيرون أن «الذات» لا تدرك هويتها إلاّ بمواجهة الآخر وحواره، وأن من العبث أن يكفّ المرء عن أن يكون «ذاته» ليصبح «الآخر»، وأن تجديد الفكر لا يكون

(١٩٨٠م)، ففتحت صدرها له. وقرأ الناس نقداً لا يشبه ما عرفوه، أو ظنوا أنهم عرفوه، فاختلفت الأمور عليهم، وساء ظنهم بالأدب الجاد، فنزلوا عنه راضين إلى ثلثة من المثقفين. وكانت الجامعة -طلاباً وأساتذة- تشعر بالضيق بين «منهج» قديم لم يتأصل، ومنهج حديث -أو يظن أنه حديث- لم يُغربل^(١)، بتعبير د. عياد.

وكانت هزيمة ١٩٦٧ زلزالاً أصاب الشخصية العربية في الصميم، فكاد يقوضها. وظلت آثارها قوية في النفوس على امتداد القرن المنصرم. ولم تزل نتائجها تتفاقم يوماً بعد يوم. ولم تستطع حرب ١٩٧٣، لأسباب شتى، أن تلام الجراح، وتجبر الصدوع والانكسارات، أو أن تغسل أحزان القلب.

لم تكن هزيمة ١٩٦٧ هزيمة أنظمة وجيوش فحسب، بل كانت أيضاً هزيمة أيديولوجياً قومية تقدمية يحتضنها وجدان عربي مفعم باليقين. لقد سقط البطل التراجيدي سقطته المدمرة، فكيف يمكن النهوض؟ في أعقاب ذلك نشأ مزاج عربي حاد مبطن بالمرارة ومسكون بالفجعة، وساد الإحساس بالإحباط والعقم واللاجدوى. ولقد عبر أدونيس عن هذا المزاج وهذا الإحساس تعبيراً دقيقاً حين قال: «إن اليأس البصير خير من الأمل الأعمى». إن هذا الواقع السياسي الفاجع المملوء بالكوابيس كان الحاضن التاريخي لمذاهب الحداثة

وما بعدها، وعلى نحو أحرار الناس واضطربوا بين «يقين» قديم تقوُّص و«أحلام» تتزيا بزي الأوهام، أو أوهام تتزيا بزي الأحلام؛ حار أساتذة الجامعات وطلابها بين منهج قديم لم يتأصل (بل يكاد يتقوض أمام المذاهب الوافدة، ومنهج جديد -أو يظن أنه جديد- لم يغربل؛ «بل قل: منهج لم يبيله الباحثون، فساورتهم الشكوك في أمره، وفي جدته الحق» كما لاحظ د. عياد). ما الذي تغير الآن؟ لقد استطار الشر، وازدادت الأمور تعقيداً وسوءاً في جحيم العولمة الأمريكية التي تحاول القضاء على الثقافات الوطنية للشعوب، لتجعل من هذه الشعوب هوامش تاريخية تدور في فلك القطب الأمريكي المتعاضم. باختصار: نحن في أزمة شاملة مستحكمة تلف وجوه حياتنا جميعاً: أزمة في السياسة، وأزمة في الاقتصاد، وأزمة في الثقافة... بتعبير أدق: نحن اليوم نعانى من «أزمة انتماء»، حتى المتحمسون للانتماء العربي يتحدثون عنه جمجمة، فكأنهم يخشون تقطيع الحواجب، ومط الشفاه، والأزورار، ومدّ الألسن؛ فكأنهم يتحدثون عن شيء من مخلفات الماضي البعيد الذي تجاوزه الزمن! هل حقاً تصدق فكرة «الفوات التاريخي» على العرب؟ هل حقاً أن الشعوب التي لم تستطع بناء قومياتها في الماضي لن تستطيع بناءها أبداً؟ وإذا كان ذلك صحيحاً -وهو في ظني غير صحيح- فهل تستطيع الدولة القطرية أن تؤسس لنفسها انتماء خاصاً وثقافة خاصة، وأن تصمد في وجه أعاصير العولمة الفاشمة؟

أنا من الذين يجمعون في الحديث عن العروبة أيضاً، فأنا لا أطالب اليوم بدولة عربية واحدة، ولكنني أطالب باستراتيجية ثقافية قومية، لأنني أعتقد أن انهيار الثقافة إيذان بانتهاء الأمة، وانهيار حس «الهوية»، والدخول في مرحلة «فوضى تعدد القيم».

نحن في أزمة شاملة مستحكمة
تلف وجوه حياتنا جميعاً:
أزمة في السياسة، وأزمة في
الاقتصاد، وأزمة في الثقافة

إحدى مشكلتنا الكبرى تتمثل في كوننا مجتمعات متخلفة قديمة في عالم متقدم حديث، كما لاحظ -بحق- يوسف الخال. ولا مخرج لنا من هذا الوضع إلا بالثقافة.

تستطيع أن تفسر نوعية موقفك من التراث إلا من خلال فهمك لمغزى هذا التراث بالنسبة لظروف الحياة الراهنة^(٧)، «ولا بد من الانفصال عن الأشياء، واتخاذ «بُعد» معين منها حتى تتاح الرؤية الواضحة، والحكم السليم»^(٨). إن إعلان «القطيعة» عن التراث كإعلان «الانقطاع» إليه، كلاهما موقف يفتقر إلى العلمية والصواب. القطيعة تجعل من الناقد ابناً لقيطاً مجهول النسب. والانقطاع يجعل من الناقد عقيماً. وليست إعادة إنتاج التراث كما هو سوى ضرب من العقم، وإن تزيّياً بزي الإنجاب. وثمة موقف ثالث، هو موقف الاتصال والانفصال المتزامنين، وهو الموقف الصحيح.

ولا غموض ولا التباس في الموقفين الأولين، فأولهما ينظر إلى التراث نظرة ازدراء واحتقار، ويراه عائقاً دون التحديث، ولذا يدعو إلى نبذه والقطيعة عنه. وثانيهما ينظر إلى التراث نظرة تقدير وإجلال، ويراه شبيه مقدس لا يجوز العبث به، ولذا يدعو إلى الاعتكاف في محرابه، والانقطاع إليه. وأصحاب كلا الموقفين يعبرون عن أنفسهم بصراحة وقوة. ولكن الغموض والالتباس يكتفان الموقف الثالث، لأن القضية ليست قضية لفظية ينطق بها صاحبها ويمضي، ولكنها قضية موقف وروية وممارسة. وكثيراً ما عبر النقاد عن هذه القضية تعبيراً أدبياً لا يخلو من غموض. ولعل أشهر هذه التعبيرات الصيغة الإندونيسية: صيغة

إن إحدى مشكلتنا الكبرى تتمثل في كوننا مجتمعات متخلفة قديمة في عالم متقدم حديث، كما لاحظ -بحق- يوسف الخال. ولا مخرج لنا مما نحن فيه إلا بالثقافة، شريطة أن تبنى على وفق استراتيجية وطنية قومية. إن الثقافة العربية اليوم ثقافة مأزوقة، لأنها تفتقد نقطة الارتكاز، أي تفتقد تحديد «الانتماء» الذي تستند إليه وتستضيء به. وليست أزمة الحركة النقدية سوى صورة من صور الأزمة الثقافية. وهي بالتحديد قسمان: أزمة نقاد، وأزمة نقد.

أ) أزمة النقاد

لم تكن استجابات النقاد -كما هو متوقع- للمذاهب النقدية الوافدة استجابات متجانسة، فقد تعصب لها فريق، وخاصمها -على حذر وخوف- فريق آخر، ووقف فريق ثالث يحاول أن يكيّف الوافد الجديد مع ما ثقفه من تراثه القريب والبعيد، أو يحاول أن يتكيف معه، في زمن متسارع الخطى لا يسمح للنفس بالتكيف أو التكيف على مهل. لقد كان لغط الزحام، وبريق الشهرة، ومحاولة السبق والتميز، وتوزيع الاتهامات، أموراً لا يضارعها أي أمر آخر. فكأننا في موقع لاقتسام الغنائم، وكل ما تناله يد القوى -بأية وسيلة كانت- يصبح حقاً مشروعاً! وأنا لا أنكر أن هذه الضوضاء التي تصم الأذان قد هدأت بعض الهدوء في السنوات القليلة المنصرمة؛ ولكن أزمة النقاد لم تهدأ، ولعل أبرز مظاهرها ما يلي:

١. الموقف من التراث

ليس التراث كلاً واحداً أصم، ولكنه متعدد وحيّ في نفوس أبنائه. والتراث لا يتغير، ولكن مواقفنا هي التي تتغير. «ولكي تكون عصرياً لا بد أن تحدد موقفك من التراث. كما أنك لا

الأب والابن الذي يقتل أباه ويتجاوزهم. وهي صيغة إذا أخذت بدلالتها الظاهرة لا تتم على احترام كبير للأب، بل هي أقرب إلى العقوق منها إلى أية دلالة أخرى. ولكن أدونيس قلما يقصد الدلالة الحرفية لإنشائه النقدي، بل قلما نستطيع اقتناص هذه الدلالة في هذا الإنشاء. إن لغته الحداثيّة التي تموج بالحيوية تظل مستعصية على تحديد الدلالة أو المقاصد. وإذا كان أدونيس، بموهبته وثقافته ولغته الحداثيّة، يقتل هذا الأب مراراً، ويحييه مراراً، على نحو ما يظهر ذلك جلياً في كتابه «الثابت والمتحول»، ويبيّن بوضوح أن التراث ليس نسقاً واحداً، بل هو أنساق كثيرة متغايرة، وأن لكل منا تراثه الخاص ضمن التراث؛ فإن كثيرين غيره يكتفون بالموقف اللفظي، فإذا نظرت في دراساتهم النقدية لم تجد لهذا التراث أثراً فيها. وإذا فإن كثيراً من نقادنا منقطعون عن التراث النقدي ممارسة، وإن بعضهم متوقعون داخل شرنقتهم التراثية، وإن بعضهم الآخر يحاول ما استطاع خلق مزيج متجانس من تراثه النقدي ومن النقد الوافد.

٢- الموقف من الآخر الأجنبي

هذا الموقف هو -في حقيقته- الوجه الآخر للموقف السابق، وهو فرع من قضية كبرى هي قضية «العلاقة بين الثقافتين العربية والغربية»^(٩)، ومناقشاتنا حولها تعكس موقفاً تاريخياً من ثقافة الغرب^(١٠)، وتعود أصول هذا الموقف إلى مرحلة «الاستقلال» التي أنجزتها الثورات الوطنية في أرجاء الوطن العربي المختلفة. لقد وجد العرب أنفسهم في موقف ملتبس ينطوي على شيء من التناقض الظاهري؛ فهم يريدون استكمال تحررهم من المستعمر، والارتقاء بمجتمعاتهم وأوطانهم بالعلم والمعرفة، والعلم والمعرفة لدى هذا المستعمر الذي يرفضونه، ويريدون استكمال تحررهم منه، ولذا انطوى موقفهم على مفارقة قاسية^(١١).

وحددت هذه المفارقة المواقف، فلاذ بعضهم بالتاريخ العربي، يبعثه، ويعقد عليه الآمال، ولا يرى في الغرب إلا الشر المستطير. ورأى بعضهم أن الماضي قد فقد شرعيته التاريخية، ولا منجى لنا إلا بالانتماء إلى العصر، والأخذ بأسباب البقاء فيه، ولو على حساب تدمير الماضي الذي فقد شرعيته على ما يرون^(١٢). وإذا كان التراث العربي نتاج سياق تاريخي اجتماعي مغاير لحياتنا المعاصرة -كما يقولون، وهو قول حق وصواب- ولا يمكن بعثه واستحيائه كاملاً، فإن الإنصاف يقتضي أن نتذكر أن تراث الآخر الأجنبي هو نتاج سياق تاريخي اجتماعي مغاير لحياتنا العربية المعاصرة أيضاً، وأن نقف من هذا التراث الموقف المنهجي نفسه الذي وقفناه من تراثنا، فلا نقبله كله، ولا نرفضه كله. ورأى آخرون أن الانعزال عن العالم المعاصر خطأ فادح يشبه الانتحار أيضاً، ولذلك دعوا إلى المزاوجة بين الحرص على الجذور، والحرص على علوم العصر ومعارفه. وعُرف هذا الاتجاه بين الباحثين بسم «الأصالة والمعاصرة». إن هويتنا ليست إلا مزيجاً من رؤيتنا لأنفسنا، ومن رؤية الآخر لنا، ولذا يجب حوار هذا الآخر الشبيه بنا والمختلف عنا في آن. ويصدق هذا الموقف العام على الموقف النقدي. وإذا كان الموقفان السابقان (الموقف السلفي، والموقف الحداثي) واضحين، بغض النظر عن صحة كل منهما أو شرعيته؛ فإن الموقف الثالث (الأصالة والمعاصرة) ليس واضحاً، لأنه في طور الإنجاز والتحقق، وفيه -ككل المشاريع التاريخية الكبرى- اجتهادات ووجهات نظر كثيرة. ولا تخطئ العين ما في المشهد النقدي العربي الراهن من تبعية وانبهار بالآخر الأجنبي، ومن استخفاف بالتراث النقدي، وازورار عنه، يكاد يبلغ حد الازدراء. كما لا تخطئ العين المحاولات الدؤوب التي يحاولها أنصار الأصالة والمعاصرة أملاً ورغبة في بناء رؤية نقدية عربية معاصرة.

جدارته بالتقدير والاحترام. وقد ظهر رداً على هؤلاء مفهوم «المثقف العضوي».

٤- الانفصام بين الموقف النقدي والموقف الاجتماعي

«من الواضح أنه لا يمكن الحديث عن النظرية الأدبية بمعزل عن الصراعات السياسية والأيدولوجية التي كانت حتى الآن المظهر البارز للقرن العشرين»^(١٥). ولا يمكن الحديث عن الموقف الاجتماعي، ولا سيما الموقف من السلطة، بمعزل عن السياسة. إن هذا الموقف في جوهره موقف سياسي إما بصورة مباشرة، وإما بصورة غير مباشرة. وهو في كلتا الحالتين يعبر عن موقف مناهض للسلطة، أو عن موقف مؤيد لها، تأييداً صريحاً معلناً، أو تأييداً مضمرًا كما نرى في موقف المحايدون الذين يعززون سلطة الواقع الراهن بحيادهم. كل المواقف -في التحليل الأخير- مواقف ثقافية سياسية. وقد يهولك ما تسمع وما تقرأ وما ترى من ثورة كثير من النقاد على السلطة السياسية، فلا صلاح يُرجى -في رأيهم- قبل تدمير بنية السلطة السياسية، وتقويضها، واجتثاثها من الجذور. ولا بد من أن من أن تصغي باحترام وإعجاب إلى مشروعاتهم الثقافي التتويري. إن شعلة الرفض تتوقد بين جوانحهم (حاملاً قنديل رفضي: شعار لا يعبر عن صاحبه وحده، بل يعبر عن مجموعة كبيرة من هؤلاء النقاد). ولكن هولك يشتد ويبلغ مبلغ الجزع

لا يمكن الحديث عن النظرية الأدبية بمعزل عن الصراعات السياسية والأيدولوجية التي كانت حتى الآن المظهر البارز للقرن العشرين»

٣- غموض الموقف الثقافي للنقاد

ترتبط هذه القضية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم «الثقافة» ووظيفتها في المجتمع، وبعلاقة النقد بالثقافة. وإذا لم يحدد الناقد موقفه من مفهوم «الثقافة» ومن مفهوم «النقد» فلن يستطيع تأدية وظيفته على النحو المرجو منه، وسيكشف عن غياب «مرجعياته» الواضحة، وعن تعددها. وسيؤدي هذا الغياب وهذا التعدد إلى «فوضى» الحركة النقدية وانعدام نزاهتها، وإلى تراكم كمي للجهود النقدية، دون أن يتحول هذا التراكم إلى «كيف»^(١٦). وبعبارة أخرى لن يؤدي هذا التراكم إلى نشوء «مدارس» نقدية. وهنا يصبح التجمع قائماً على أساس اقتسام الغنائم، بمنطق العصابات، وتصبح الشكوى من «الشلل»، أو التنازع فيما بينها، أمراً حتمياً بهذا المنطق نفسه^(١٧). وفي هذا المناخ ستقوى النزعة الفردية، ويتحول النقد إلى ضرب من الاستعراض الثقافي وظيفته «بهر القارئ»، وإشاعة الفوضى في الوعي الجماعي، نظراً لتأثير هذا النقد ذي المرجعيات المتباينة فيه.

لقد شهدت العقود الأخيرة ازدهام السوق الثقافية بكتب النقد النظري والتطبيقي. وتكفيك نظرة واحدة إلى هذه الكتب وأصحابها لتكتشف كيف ينتقل عدد من مؤلفيها من منهج نقدي إلى ثانٍ إلى ثالث إلى رابع، وهم يدافعون عن كل مذهب يتحدثون عنه بحماسة وقوة، دون أن يلحظوا أنهم بذلك ينتقلون من موقع ثقافي إلى آخر يغيّره حيناً، ويناقضه حيناً آخر. لقد تحدث لينين عن هذا الضرب من المثقفين، ووصفهم بالرخاوة والانتهازية، فكأن كلاً منهم صاحب «سوبر ماركت» يبيع كل شيء مقابل الربح أو الشهرة. وقد يكون في هذا الحكم قسوة جارحة؛ إن معارفهم الواسعة محل تقدير، ولكن كيفية توظيفها أمر مشكوك في

المشوب بالاستتكار حين تراههم يتحينون الفرص للظفر بما تجود به عليهم هذه السلطة التي يقيمون عليها النكير. وأنا أعرف أن بعضهم -وهم قليل- يحاول قدر استطاعته المزاجية بين خدمة السلطة ووفائه لتصوره الثقافي. ولكنني أعلم أيضاً أن بعضهم الآخر تستبد بهم نشوة الظفر به، ولا يستطيعون التحرر من هذه النشوة وملابساتها حتى بعد تركهم مناصبهم. وكل واحد منهم يرى فساد الأنظمة السياسية كلها ما عدا النظام الذي ينتمي إليه!! وكل واحد منهم يحدثك حين تضمك معه جلسة الأصدقاء عن فساد «النظام» الذي يتبوأ منصبه فيه، ويرضع ثدييه ليل نهار!! إنهم -كما قلت في غير هذا الموطن- يريدون أن يجمعوا امتيازات السلطة وشرف المعارضة في آن. أليس من العسير أن نصف هذا الموقف -بما ينطوي عليه من المخادعة- بالنزاهة الأخلاقية؟

٥- تحول النقاد الحداثيين إلى «نخبة»

لقد تحول النقاد الحداثيون إلى «نخبة»، وكان حق أنفسهم وحق المجتمع عليهم أن يكونوا «طليلة» بالمفهوم العلمي الدقيق لهذين المصطلحين: النخبة، والطليلة. وبدلاً من قراءة الواقع التاريخي الاجتماعي قراءة تحليلية علمية تمكنهم من تجديد

الفكر العربي النقدي من داخله (لأن تجديد فكر أية أمة من الأمم لا يمكن أن يكون من خارجه، فإذا حدث لم يكن تجديداً، بل كان استلاباً وتبعية وتغريباً)، قفزوا فوق هذا الواقع، وشرعوا يبشرون بمشروعهم الثقافي التنويري المستمد من الغرب، دون أن يكون له جذور أو نسب في الواقع العربي، تستبد بهم النزعة الفردية المتعاطمة، وما يلابسها من نظرات الاستعلاء والاستخفاف بمنجزات العقل العربي التاريخية، والانبهار بإنجازات العقل الغربي. وكان من العسير، بل المستحيل أن تجد دعوتهم استجابة مرضية من مجتمع ذي تاريخ عريق وثقافة عريقة، يتشبث بجذوره وثقافته؛ مجتمع صاغ وجدانه وقيمه تراثاً ثقافياً عريقاً باذخ، وتجارب نضالية مريرة خاضها ضد مستعمر عنصري غاشم رحل عن بلاده بالأمس القريب بعد أن زرع في قلب وطنه دولة عنصرية إرهابية لا تعرف شهوتها المتوحشة إلى العدوان حداً تحت بصر هذا الاستعمار الغاشم القديم، وبصر حليفه الاستعمار الجديد، وبتأييدهما ورعايتهما اللامحدودة.

إن موقف المجتمع العربي من الغرب، خصمه اللدود، وعراقته هذا المجتمع، واعتزازه بهذه العراقلة، أمور شكلت حاضناً تاريخياً غير ملائم للمشروع الحداثي المستعار من الغرب، بما رافقه من نظرات الاستعلاء والاستخفاف. وإذا، لقد تضافرت أمور موضوعية تاريخية وذاتية للتشكيك في نزاهة هذا المشروع، وفي ملاءمته للمجتمع العربي. وعلى الرغم مما كتب له من الشيع، ومما قدمه من معارف نقدية غزيرة انتفع الجميع بها، فإن المجتمع العربي ما يزال ينظر إليه نظرة تنقصها المودة والترحيب.

ولقد أريق حبر كثير في الحديث عن هذه النخبة ومشروعها. ومنذ منتصف القرن الماضي تحدث العقاد عن «الهوية الواقية» التي هي

إن موقف المجتمع العربي من الغرب، خصمه اللدود، وعراقته هذا المجتمع، واعتزازه بهذه العراقلة، أمور شكلت حاضناً تاريخياً غير ملائم للمشروع الحداثي المستعار من الغرب، بما رافقه من نظرات الاستعلاء والاستخفاف

الغربية غير مفهوم أيضاً، لأنه يحطم قيوداً لا يشعرون بها، ويهاجم محرمات لم تعد عندهم محرمات^(٢٠). إن هذه السمات التي يتحدث عنها شكري عياد (العجز المطلق عن الفعل، والعدمية المقترنة بالسلبية واللامبالاة، والعقل المبهور، والمشاعر المغترية المسلوقة، وانقطاع صلة التفاهم بين الحداثي ومجتمعه) هي التي جعلته يقرر أن ما يفعله الحداثيون العرب هو نقل حرفي للحادثة الغربية، وليس صياغة عربية لها، وأن الحادثة العربية انطوت على شيء من خداع النفس^(٢١). إنها -باختصار- ثقافة نخبة معزولة، لا ثقافة طليعة ملتزمة بالحركة التاريخية لمجتمعها.

وقد وقف عبدالعزيز حمودة ثلاثيته «المرايا المحدبة»، «المرايا المقعرة»، «الخروج من التيه» على نقد الحادثة العربية والحداثيين العرب. فهو لا يكاد يلتفت عنهم حتى يستدير إليهم من جديد، تسعفه في ذلك ثقافة واسعة، وشهوة جبارة إلى الجدل، وصبر عليه لا يعرف النفاذ، وإرادة قوية مصممة على نفي الشرعية التاريخية عنهم وعن حداثتهم. وقد يكون من العبث والمستحيل أن نعيد هنا آراء د. حمودة، ولكن ذلك لا يحول دون الإشارة إلى حديثه عن ثقافة «الشرخ» التي نجمت من غياب المشروع الثقافي العربي (ما سميته: استراتيجية ثقافية قومية)، وإلى حديثه عن تحول الحداثيين العرب إلى نخبة تحالفت مع النخبة السياسية الحاكمة (ألسنا أمام مفارقة درامية قاسية؟ هذا هو المضحك المبكي حقاً الذي أشرت إليه في الحديث عن الانقسام بين الموقف النقدي والموقف الاجتماعي). يقول: «وهكذا وجدت «نخبة» الحداثيين العرب نفسها في تحالف مبكر مع النخبة السياسية الحاكمة، أي أنها بدأت معزولة عن الجماهير. وإذا كنا نتحدث عن جماهير ترى النخبتان: الحداثية والسياسية، أنها غير مؤهلة لإحداث التغييرات الأساسية في البنى

ألزم للعالم العربي من أي وقت مضى، وحذر من الدعوات العالمية التي هي «خليقة أن تجور على كيان القومية، وأن نؤول بها إلى فناء كفناء المغلوب في الغالب»^(٢٢). وحذر محمد مندور من نقل الفكر الغربي والانفصال عن الواقع^(٢٣). وكتب آخرون كثيرون من المهتمين بشؤون الأدب والنقد، ومن المهتمين بشؤون الثقافة عامة متحدثين عن التغريب والاستلاب وشطط الاستعارة من الآخر. وفي عام ١٩٩٣ تحدث د. عياد حديثاً مستفيضاً عن الحادثة والحداثيين العرب، فوصف الحادثة بأنها «ثورة النخبة»، وتحدث عن صفات هذه النخبة قائلاً: «وقد تختلف صفات هذه النخبة في بلد عربي عن آخر، ولكنها تشترك في شيء واحد على الأقل، وهو أنها تشعر شعوراً حاداً بسقوط الحلم العربي، وعجزها المطلق عن الحركة الفاعلة»^(٢٤). ألم أقل منذ قليل: إن هذه النخبة لم تقرأ الواقع قراءة علمية صحيحة، فقفزت فوقه، بدلاً من أن تلتمح بحركة الواقع وتقود جماهيره؟ لقد أصبحت الحادثة مخرجاً من حالة الضياع التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧. يقول د. عياد: «وهكذا أنزلت بهم هزيمة ١٩٦٧ وهم يشعرون بأنهم مخدوعون وممتهنون ومسؤولون أيضاً. وهذه أحوال ثلاثة قد يكون واحد منها داعياً إلى الثورة أو التمرد، ولكنها مجتمعة لا تنتج إلا حالة من العدمية المقترنة بالسلبية واللامبالاة». ثم يكمل: «كان هذا المناخ المرضي الكئيب تربة صالحة لانتعاش الحادثة التي لن تصبح مقصورة على فئة صغيرة من الأدباء والفنانين الذين يعيشون بأجسامهم في مصر، ويعيشون بعقولهم ومشاعرهم في أوروبا أو يتوهمون ذلك...»^(٢٥).

ويقرر د. عياد في موطن آخر أن الحداثي العربي بارز ومميز في بيئته العربية، ولكنه في كثير من الأحيان غير مفهوم، وأنه في الثقافة

المناهج دين، إما أن تعتقه وتدخل فيه دفعة واحدة، وإما أن تنكره وتخرج منه دفعة واحدة! لقد شهدت العقود الأخيرة موجة من النقد التطبيقي. ودار هذا النقد حول الأدب العربي، شعراً ونثراً، في عصوره المختلفة. ولعلي لا أجاوز الواقع إذا قلت إن كثيراً من هذا النقد مؤسس على مرجعيات نقدية غريبة صرف، لا أثر للثقافة العربية فيها، سواء أكانت نقداً أم بلاغة أم نحواً أم صرفاً أم عروضاً. ولم يتوقف أحد ليسائل هذا المنهج أو ذاك عن مدى كفايته في إنارة النص، والكشف عن ثرائه، أو عن ليتساءل عن مدى ملاءمته للنص المدرس، أو عن مدى التشابه والاختلاف بين السياقات التاريخية الاجتماعية للثقافة التي نشأ فيها وهذه التي وفد إليها. وهكذا «بالغ النقاد الجدد في تأكيد «الأدبية»، فعزلوا العمل الأدبي عن جميع المؤثرات، وجردوا الظاهرة الأدبية، وفصلوها عن القيم، التي هي الأصل في وجودها، ما عدا القيم الجمالية... وزعموا أن هذه القيم لا تتغير»^(٣٤).

وإذا كانت معرفة «الأب» غير ضرورية في المجتمع الغربي، فلم لا تكون هذه المعرفة غير ضرورية في النقد؟ وهكذا أعلنوا «موت» المؤلف. ولم يلبثوا أن عزلوا الظاهرة الأدبية عن الظواهر الاجتماعية المواكبة لها، فكأنها نبت شيطاني لا علاقة له بما يحتضنه أو يواكبه ويجاوره. وجردوا اللغة من سياقها التاريخي الاجتماعي، وهو سياق بالغ الثراء في ثقافة عريقة كالثقافة العربية. ولم يلبثوا أن قتلوا النص كما قتلوا المؤلف، ففقد النص وجوده الموضوعي وتلاشى، بعد أن تحول كل دال فيه إلى مدلول يتحول بدوره إلى دال فمدلول فدال... فأمسوا في غابة من تيه الدوال، ولم يعد للنص وجود موضوعي صلب أو دلالة مؤكدة أو مظنونة، وسيطرت فكرة «إرجاء المعنى» على كثير من الدراسات. وصار الحديث عن ملء فراغات

والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بسبب أمية متفشية... فإن عزلة النخبين في مرحلة أو أخرى تصبح أمراً حتمياً؛ إذ سرعان ما يتحول الانفراد باتخاذ قرارات التغيير بالنسبة للنخبة السياسية إلى ديكتاتورية سياسية قاهرة، في الوقت الذي يتحول فيه دور الريادة في الفكر الإبداعي والنقدي الحداثي إلى عملية ابتعاد مستمرة عن الجماهير التي جاءت تلك النخبة لقيادتها وتغييرها في المقام الأول. معنى ذلك أن الحداثة العربية جاءت إلى الوجود معزولة منذ اليوم الأول^(٣٥). ومما يؤكد نخبوية هؤلاء الحداثيين، وعزلتهم عن الجماهير، ضيق صدورهم «بكل أنواع الاختلاف، ومسارعتهم إلى اتهام كل من يحاول تقديم رؤية مختلفة تغني الحوار، وربما تصحح المسار، بالجهل والتخلف والأصولية بدلاً عن الرجعية»^(٣٦). لقد صنع الحداثيون العرب شرنقتهم بأيديهم، فتنازلوا عن دورهم التاريخي في الالتحام بالجماهير وقيادتها لإحداث التغيير (دور الطليعة)، واكتفوا بالشهرة، ناسين أن الشهرة لا تصلح أن تكون معياراً للحكم على أخلاقية العمل، ووفائه بحاجات الأمة.

ب) أزمة النقد

إن أزمة النقد هي -بالبداية- تحليلات لأزمة النقد، وهي الوجه الآخر لها. وتتجلى هذه الأزمة في ما يلي:

١- مرجعياته

تلخص عبارة شكري عياد، التي مرت بنا، حالة الضياع التي يمر بها النقد العربي الراهن؛ الضياع بين «منهج قديم لم يتأصل، ومنهج حديث -أو يظن أنه حديث- لم يغربل». لقد سُويت مناهج نقدية كثيرة على عجل، وهي مناهج لم يبلها الناس من قبل، ولم يجدوا وقتاً كافياً لتكييفها ودمجها في نسيج الثقافة العربية والنقد العربي. فكأن هذه

أن تكون «استجابة للحاجات الفكرية والاجتماعية معاً» بعبارة محمد غنيمي هلال^(٢٥).

ولقد أدى الاستسلام العلمي لهذه النظريات إلى العبث -في كثير من الأحيان- بوظيفة النقد، التي تتحدد -في حدودها الدنيا- بإضاءة النص، وسبر أغواره، والكشف عن ثرائه، وجلاء الإحساس الذي صدرت عنه القصيدة، والواقع الذي حاولت أن تلتفتنا إليه... و«الشعر والنقد كلاهما نابع من الحياة، وكلاهما حافظ لتغيير الحياة... بل هما أكمل تعبير عن إنسانيته (إنسانية الإنسان) لأن الصفة التي انفرد بها الإنسان عن سائر مخلوقات الله هي إرادة التغيير والقدرة عليه»^(٢٦). وكثير من هذا النقد يحجب النص، ويغيب الإحساس الذي صدرت عنه القصيدة، وينفي قدرته على أن يكون حافظاً لتغيير الحياة. وحسبك أن تقرأ كتاباً قائماً برأسه يقع في مئات الصفحات، يدور حول قراءة تفكيكية لإحدى القصائد المعاصرة، وأن تقرأ كتاباً آخر ضريباً له يدور حول قراءة بنيوية لقصيدة معاصرة أخرى، لتكتشف أن كلا من الدراستين قد حجبت القصيدة المدروسة بطريقتها الخاصة، فأنت تخرج من كليتهما تقلب يديك متسائلاً: ما التجربة الإنسانية التي تعبر عنها القصيدة؟ وهل أنا الآن أعرق وعمق وعمياً ومعرفة بالقصيدة مني قبل قراءة هذا النقد؟ وماذا يجديك أن تقرأ بحثاً طويلاً عن «التحيز المكاني» في قصيدة ما دون أن يحدثك الناقد عن شيء -أي شيء- له علاقة بعالمها الشعوري واللغوي والجمالي؟ أهى أزمة مناهج أم أزمة تطبيق، أم أزمة مناهج وتطبيق معاً؟

وأنا لا أزعم أن كل النقد الحداثي على هذه الشاكلة، فهذا زعم يأباه الإنصاف والواقع؛ ولكنني أزعم أن كثيراً من العبث قد دخل هذا النقد، وأن وظيفة هذا النقد قد انحرفت عن سبيلها القاصدة انحرافاً شديداً.

النص -وما أكثرها!!- حديثاً لا يزُمه زمام، واتخذ صيغة الاستعلاء الثقافي، فاستعيرت له لغة الفلسفة لتكون لاثقة به، وهكذا استفاض الحديث عن الوجود بالقوة والوجود بالفعل، واستفاض الحديث عن قراءة «البياض» في الصفحة الشعرية، ناسين أو متناسين أن البياض في اللوحة عنصر تشكيلي في الرسم، وأنه ليس كذلك في الشعر. وخفقوا بأجنحتهم يطاردون دلالة «التحيز المكاني» وكيفية الكتابة الشعرية بين ماثلة ومستقيمة ورأسية وشبه ماثلة. ومن العجب العجائب أن دراسات أُقيمت على قراءة هذا التحيز وحده دون أن تتحدث كلمة واحدة عن منطوق النص. وإنه لمن المفارقات حقاً أن تُهدر دلالات الألفاظ والتراكيب، وأن يبحث عن دلالات طريقة الكتابة أو التضديد!

إن هذه الأمثلة غيض من فيض يعرفه كل متتبع لحركة نقد الحداثة، فلا ضرورة للتبع والاستقصاء. وزاد الطين بلة، أو الحشف سوء كيلة -كما كان القدماء يقولون- معرفة واهية بالشعر القديم وتاريخه وطرائق شعرائه في تصور المعاني، فعل الارتجال والظن والاستخفاف محل التدقيق واليقين والعلم. وأذكر أن جهة علمية رصينة حولت إليّ مخطوطة نقدية لتقويمها، فها لني ما رأيت في قسمها التطبيقي من أخطاء فادحة في قراءة الشعر وكتابته وضبطه وتوجيه رواياته، ومن عجز شديد عن فهم دلالاته القريبة الظاهرة، ومن قصور في فهم تصور الشعراء القدماء للمعاني، ومن غموض تاريخ الشعر غموضاً شديداً في ذهن المؤلف.

وإذاً، لقد غاب الموقف النقدي من مرجعيات هذا النقد، وعبر هذا الغياب عن استسلام علمي كامل، فعلت موجة التغريب والاستلاب، على الرغم من كل الدعوات التي حذرت من نقل الفكر الغربي والانفصال عن الواقع، ومن فرض المذاهب الأدبية والنقدية فرضاً على الواقع، لأن هذه المذاهب ينبغي

٢- طرقه وأنماطه اللغوية

نعني بالطريقة: كيفية دراسة النص. وليس من اليسير أن نحدد في هذه الدراسة الطرق التي يسلكها النقد العربي المعاصر، ولا من اليسير تصنيفها. ولا يكفي أن نقول: إن هذه الكيفية تتكون من عمليتي تحليل وتركيب متعاقبتين، أو أن نقول: إن هذه الكيفية إما أن تقرأ النص من الداخل بوصفه نصاً مكتملاً مستقلاً مغلقاً، وإما أن تقرأه قراءة تفتحه على الخارج، وترفض استقلاليتها. لأن قولنا الأول قول عام يحدد مراحل هذه الكيفية دون أن يوضحها توضيحاً يكشف الفروق بين كيفيات متعددة للتحليل، وأخرى متعددة للتركيب. ولأن قولنا الثاني هو تعبير عن موقفنا من «مفهوم النص»، وليس توضيحاً لكيفية دراسته.

بيد أننا نستطيع -بمقدار مقبول من الاطمئنان- أن نتحدث عن ثلاث طرق بارزة يسلكها هذا النقد، هي الطرق التي حدد شكري عياد بعد أن ضمّنها عدداً من الطرق التي تحدث عنها محمد عبدالمطلب^(٢٧). وهذه الطرق هي: الطريقة التكنيكية، الطريقة الانطباعية، والطريقة الخلاقة^(٢٨).

١- الطريقة التكنيكية: تهتم هذه الطريقة بنقد الصنعة الفنية، على نحو مما نرى في النقد العربي القديم، وفي النقد البنيوي الشكلاني، وفي ما يسميه محمد عبدالمطلب «القراءة الجمالية» التي تتكئ على البنى التركيبية، ومدى تخلصها من الطابع العام، والارتقاء إلى الأدبية. والنقد البلاغي العربي يكاد يكون كله نقداً جمالياً. ولعلنا لا نبالغ إذا ضمناها إلى هذه الطريقة القراءة التأويلية، لأن الارتقاء بالألفاظ المعجمية إلى مستوى الرمز أمر يدخل في صميم الصنعة الفنية.

٢- الطريقة الانطباعية: وهي الطريقة المتبعة في كثير مما يكتب من نقد في الصحف السيارة، وطريقة معظم الناس في القراءة، وفيها يكون النص مجرد مثير جمالي، مما يقطع بفساده.

٣- الطريقة الخالقة: وهي كما يحددها د. عياد تعني أن «الناقد، بفضل تمرسه بالتجربة الإبداعية، يدخل في قلب العمل، ويشارك المنشئ في جميع خطواته، بخبرة تضاهي خبرته أو تفوقها، ومن ثم يمكنه أن يقارب الدقة في فهم العمل على جميع مستوياته، وتذوقه بحكم ما في العمل نفسه من إمكانيات التذوق، والحكم عليه تبعاً لذلك»^(٢٩).

ومن الملاحظ أن هذه الطرق تتفاوت تفاوتاً كبيراً في قيمتها، وفي التكوين الثقافي المؤهل لكل منها.

وتحتاج لغة هذا النقد -على اختلاف طرقه ومناهجه- إلى وقفة متأنية تتأملها من جهتين، هما: كيفية القيام بوظيفتها، ومستوياتها الأدائية. ففي الجهة الأولى حدث انحراف شديد في كيفية تأدية المعنى (النهوض بالوظيفة) عملاً ألفناه على امتداد تاريخ الثقافة العربية.

وأنا أسأل: ألا تستطيع اللغة التعبير عن دلالات هذه الرسوم والخطوط، إن كان لها دلالات حقاً؟ أم أن اللغة العربية أمست عجوزاً أبلاها الدهر، فانعقد لسانها، فهي لا تتكلم إلا إشارة أو إيماء؟ ولم تقتصر هذه البدعة الشكلية على الكتب، بل اجتاحت الأبحاث النقدية ذات الأوراق الموقوفة العدد، فلا تكاد تقرأ بحثاً في النقد التطبيقي لا يحاول أن يوهمك بعلميته بهذه الدرجة الفاتنة. ومرة أخرى أقول: أنا لا أنكر أهمية «الإحصاء» إذا أحسن الانتفاع به، بل أدعو إليه، وأراه شرطاً علمياً لازماً في بعض أنحاء العمل النقدي. ولكن «الإحصاء» أمر، وما نراه من خطوط ورسوم ودوائر وأسهم وسواها أمر آخر. وقد تساءل أحمد درويش:

«ألا يمكن اللجوء في لغة النقد الأدبي إلى طريقة تأخذ من العلم الصرامة والدقة والحيدة وطرح الفروض ومناقشتها... والاستعانة بما يقدمه العلم من وسائل مختلفة في قياس الظواهر، لكنها في الوقت نفسه تحاول أن تقترب من مناخ النص الذي تدور في أفقه، وأن تقرب المتلقي... من العمل الفني؟»^(٣٠).

واقتراب لغة النقد من مناخ النص ينقلنا إلى الجهة الثانية (مستويات لغة النقد الأدائية). فقد شاع بين الدارسين أن لغة النقد ينبغي أن تكون لغة علمية، لئلا تلفت القارئ إلى نفسها، فتشغله عن مقاصدها وعن النص المنقود. وعلمية لغة النقد قضية فيها نظر، لا لأننا ننكر هذه العملية، بل لأننا نريد جلاء المقصود بها، دفعاً لما حاق بهذه اللغة -تحت مظلة العلمية- من الغثاثة والركاكة والهوان. والذي أفهمه من هذه العملية هو أن تكون مقاصد لغة النقد دقيقة واضحة. فإذا تحقق لها هذا الشرط كان من حق الناقد بل من واجبه أن يرتقي بهذه اللغة، وأن يبت فيها من موهبته وروحه ما يميزها من لغة التخاطب اليومية، ومن لغة العلوم الصرف. إنه يتحدث عن قيم جمالية وفكرية، وعن أشواق النفس ومخاوفها، وعن تجارب إنسانية معقدة ملتبسة. وأنى للغة التخاطب اليومية أو لغة العلوم الصرف أن تنهض للتعبير عن الجمال والمشاعر والأحاسيس والأشواق؟ ومن ذا

الذي يزعم أن اللغة لا تتأثر بموضوعها؟ أليست تلقي السياسة والاقتصاد والطب والفلسفة والرياضيات ظلالها على اللغة التي نتحدث عنها؟ وإذا كان الأمر كذلك -وهو كذلك حقاً- فلم لا يُلقى النص

الإبداعي ظلاله على لغة النقد؟ وعلى الرغم مما حبر من صحف حول كون النقد علمياً يبحث عن أحكام عامة، وينتهي إلى «تقييم» الأعمال الأدبية، أو فنناً يبحث عن أحكام جزئية، وينتهي إلى تفسير هذه الأعمال؛ فإن الممارسات النقدية ما تزال تتأرجح بين هذين الرأيين. ولقد أوشك أن يستقر -أو استقر حقاً- أن النقد يقع موقعاً وسطاً بين العلم والفن، أو هو علم ذو نسب عريق في الفن. ولعل هذا هو السبب في إعلاء أهمية الذوق، الذي هو حسيلة الخبرة، والذي يقع موقعاً وسطاً بين الذاتية والموضوعية. ولعله أيضاً سبب الحرص على ذاتية الناقد، وهو حرص عبّر عنه محمد غنيمي هلال، وكثيرون غيره، بقوله: «بناء النقد على أساس علمي موضوعي لا يقضي على ذاتية الناقد، ولا يتحكم في أصالته، ولكنه يدعم هذه الذاتية وهذه الأصالة في النقد والأدب»^(٣١). وإذا، قد يكون لازماً أن نحرر مفهوم «علمية» لغة النقد مما اعترها من سوء الفهم والتواء، ومما قاناها من ركاكة وضعف وابتذال. ويستطيع الناظر في لغة النقد العربي المعاصر تمييز ثلاثة أنماط بارزة فيها:

١. نمط نشري بارد جاف يدل على فتور الحس اللغوي وصلادته وبيوسته، ويقذف بقرائه بعيداً عن ضفاف الفن ودنيا الجمال، فإذا صبر عليه لم يجد فيه سوى الضعف والركاكة والفهاهة، وما قد يصاحبها من تداخل والتواء وتقطع للجمل، ومن أخطاء نحوية ولغوية فادحة تزيده سماجة وابتذالاً، فكأن اللغة لم تُخلق إلا لتعاسر أصحابه، وتتعاصى عليهم على ما بينهم من اختلافات.

٢. نمط حدائثي خلاب

لقد شاع بين الدارسين أن لغة النقد ينبغي أن تكون لغة علمية، لئلا تلفت القارئ إلى نفسها، فتشغله عن مقاصدها وعن النص المنقود

ولقد شكّا كثير من النقاد من «استغلاق» النص النقدي التطبيقي، بسبب غموضه حيناً، وتراكم المصطلحات حيناً، وكثرة الأسهم والدوائر والرسوم والخطوط بين متعرج وغير متعرج حيناً ثالثاً، والتهويم بعيداً عن بنية النص اللغوية لأسباب شتى حيناً رابعاً، ورطانة لغوية كثيفة حيناً خامساً، وسوى ذلك من الأسباب. وهكذا «قرأ الناس نقداً لا يشبه ما عرفوه، أو ما ظنوا أنهم عرفوه، فاختلطت عليهم الأمور، وساء ظنهم بالأدب الجاد»، على نحو ما مر بنا سابقاً. وقد زادت كثير من وسائل الإعلام الطين بلة. وعلل الشاعر حسن فتح الباب ذلك بقوله: «بعد أن رحل فرسان النقد الأصلاء، وعلى رأسهم الدكتور محمد مندور، تخلّى عن الساحة بعدهم من كان يرجى أن يستكمل الشوط الذي قطعوه في تقويم الناشئة وتقييم الإنتاج»^(٣٣). وفي الأمس القريب جداً استتمعت إلى الأستاذ خيرى شلبي، الروائي المعروف، في مقابلة تلفزيونية على قناة «المحور»، وحين سئل عن النقد أجاب: «ليس عندنا نقاد، ولكن عندنا أساتذة في الجامعات يدرسون النقد. النقد بصفته حواراً مثمراً بين الناقد والنص غير موجود. هذا ما كان يفعله مندور والعقاد وآخرون، أما الآن فليس لدينا نقد ولا نقاد». ولا ريب أن في هذا الرأي قدراً ملحوظاً من القسوة، وعدم الإنصاف. فنحن حين نتحدث عن ضعف النقد التطبيقي وتفككه واستغلاقه لا نقصد إلى «العميم»، بل نقصد إلى أن قدراً غير يسير من هذا النقد هو كذلك. ولا نريد أن ننفي صفة «الناقد» عن كل المشتغلين بالنقد، ولكننا نريد أن نلفت النظر بقوة إلى ما حاق بالنقد والنقاد من سوء الظن. والذي لا ريب فيه أن في رأي الأستاذ شلبي من الشعور بالمرارة والحزن بمقدار ما فيه من القسوة بل أكثر، ولكنه على هذا وذاك، يكاد يكون أخذاً بمجامع الصدر، وهزاً عنيفاً للإفافة من سبات نقدي يظنه الكثيرون يقظة تبهر العيون!!

يفيض بالحيوية والرشاقة، ويتخفف من أدوات الربط، ويجنح إلى مباغته القارئ بتلاحق جملته القصيرة الغضة التي تقع خارج أفق التوقع، بتركيبها الحدائي الذي يمنحها طابع العذرية أو البكارة مما يقربه من معدن الشعر الكريم. ولكن هذا النمط يلبسه الغموض، وتتهمر منه ظلال دلالية كثيفة تكاد تستعصي على اليقين. بعبارة واحدة: إن قدرته على القيام بوظيفة «التبليغ» أو الإفهام محدودة بل ضعيفة. ومن يدري؟ فلعل أصحابه لم يريدوا منه سوى ما نشكو منه! ولا تعني حداثة هذا النمط أنه أسلوب الحدائين عامة، بل هو -عند التحقيق- أسلوب عدد يسير جداً منهم.

٣. نمط عصري جديد له طراوة اليمّ وتدققه، تتغلغل في ثناياه روح بلاغة جديدة، ورصانة إرث إبداعي عريق. يحرص على كيفية «التبليغ» حرصه على «التبليغ» نفسه.

ثالثاً: النص النقدي من «التنظير» إلى «التفكك والاستغلاق»

يلاحظ المتابع لحركة النقد العربي الراهنة كثرة التنظير النقدي كثرة مفرطة قياساً إلى النقد التطبيقي. ويكاد يكون هذا التنظير كله ذا مرجعية غربية. ويتخذ مظهرين، أولهما: تنظير نقدي صرف يتحدث -في كتب كاملة- عن منهج نقدي واحد، أو عن مناهج متعددة. ويختلط في هذا التنظير التأليف بالترجمة اختلاطاً شديداً، حتى يعز على القارئ التمييز بينهما، فلا يكاد يدري هل هذا الذي يقرؤه ترجمة مستعجلة مشوشة أم هو تأليف مضطرب لم تنهياً له الأسباب على نحو علمي سديد.

رابعاً: خريطة النقد التطبيقية المعاصر:

لا يملك الناظر إلى خريطة نقد الشعر العربي المعاصر أن يجنب نفسه وطأة شعور قوي بعدم الإنصاف. فكثير من هذا النقد -في الجامعات وخارجها- موقوف على الشعر في مصر، وبعضه موقوف على الشعر في لبنان وسورية والعراق وفلسطين. وأما الشعر في سائر الأقطار العربية فليس له من هذا النقد سوى النزر اليسير، فكأنه ضيف شرف في نادي الشعر العربي! وكأننا أمام المركز والمحيط والهامش! وقد يكون لهذا الواقع أسباب موضوعية، وشبه موضوعية، فقد أثبت النقاد المصريون في القرن المنصرم جدارتهم وريادتهم النقدية، وكانت الجامعات المصرية منهلاً ثراً للراغبين في استكمال دراساتهم. كما كانت الحركة الثقافية المصرية مفعمة بالحياة. ورافق ذلك كله مد عربي قومي بزعامة مصر الناصرية. وتهيأ لدول المحيط بعض الأسباب، كازدهار الحرية بضروبها المختلفة، الثقافية والسياسية والتجارية، في لبنان. وتعاظم المد القومي مواكباً بنهضة ثقافية في سورية والعراق. وأما فلسطين فقد صاغت الوجدان العربي في تلك المرحلة، وكانت منه في الصميم. وبدا -لأسباب شتى- كأن الخمول يجرد أذياله على بقية الأقطار العربية، فقد تأخر بعضها في الحصول على الاستقلال، وغلب الطابع المحافظ على بعضها الآخر، وكان ضعف الصلات الثقافية بين هذه الأقطار من أهم هذه الأسباب.

ولكن التطور الاجتماعي

لم يلبث أن خفق بجناحيه في هذه الأقطار جميعها، وكان حرياً به أن يلفت إليها الأنظار، كما كان حرياً بالنقاد أن يلتفتوا

إلى الإبداع الأدبي حيث كان. بيد أن التفاتاتهم كانت أضعف من أن تعيد رسم خريطة النقد، فظلت كما هي عليه إلا قليلاً، على الرغم من غزارة الشعر وتدفقه سيولاً، في العراق والشام وموريتانيا والأقطار الأخرى. ولو حاولت أن تبحث عن دراسات للشعر في المغرب العربي الكبير وفي سلطنة عمان واليمن وبعض دول الخليج العربي والسودان لأعيالك البحث دون أن تجد ما يليق بشعر هذه الأقطار من الدراسات الجامعية وغير الجامعية. وكنا -أنا ومجموعة من الأصدقاء- قد أثرنا هذه القضية منذ ثمانينيات القرن المنصرم، وكتب في مطلع التسعينيات من ذلك القرن محذراً من اختلال موازين النقد بسبب الجغرافيا، ومن جناية الأقطار الصغيرة على مبدعيها^(٣٣). وكان أن كتب عام ١٩٨٧ الشاعر عبدالعزيز المقالح كتابه «تلاقي الأطراف»^(٣٤)، الذي وقفه على الحديث عن الإبداع، شعراً ونثراً، في الجناح الغربي من الأرض العربية، وأهداه إلى كاتب هذه السطور، وهكذا تلاقت الجزيرة العربية والشام والمغرب العربي، وهذا اللقاء هو سر تسمية الكتاب. لقد كشف عبدالعزيز بهذا الكتاب عن إحساسه العميق بالخلل الكبير في خريطة نقد الشعر المعاصر، فأحب أن يلفت أنظار النقاد إلى ذلك، ويحضهم على إصلاحه، ليكتمل المشهد الشعري العربي المعاصر. لقد كان الشعر العربي -منذ كان- أعرق رموز حضارتنا، والمعبّر عن روح الأمة وذاتها، وهو «الذي ربط حياة هذه الأمة الفنية في نسق واحد، فصار بذلك المكون لوجدانها،

والملون لنظرتها للحياة والكون والكائنات»^(٣٥). ويبدو أن الشعراء أعمق إحساساً بأزمة النقد المعاصر من النقاد، وأقوى إيماناً بوحدة الخطاب الشعري العربي المعاصر.

لا يملك الناظر إلى خريطة نقد الشعر العربي المعاصر أن يجنب نفسه وطأة شعور قوي بعدم الإنصاف

وآية ذلك ما نراه من حرص هؤلاء الشعراء على إعادة رسم خريطة النقد العربي بعيداً عن مفهومات المركز والمحيط والهامش.

لقد كشف عبدالعزيز المقالح بهذا الكتاب عن إحساسه العميق بالخلل الكبير في خريطة نقد الشعر المعاصر

الذي لا يقاس عليه، الأمر الذي أدى إلى أن يجأ شعراء الساحة الغربية من العالم العربي بالشكوى مما اعتبروه تجاهلاً وغمطاً لحقوقهم، وتفريقاً بين المشرق والمغرب». وأدى هذا الإهمال، أو هذه الغفلة «إلى افتقاد النظرة

إذا كان المقالح قد عبر

عن شعوره بعدم إنصاف الحركة النقدية العربية المعاصرة، وانتدب نفسه ليرأب بعض الصدوع؛ فإن هذا الأمر قد أرمض شاعراً آخر، هو حسن فتح الباب، الذي أصدر في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي كتابه «سمات الحداثة في الشعر العربي المعاصر»، الذي استفتحه بالحديث عن هذا الشعور بعدم الإنصاف، إهمالاً أو غفلة، لا فرق، وبالخلل في خريطة النقد. قال متحدثاً عن النقد التطبيقي: «إن هذه الدراسات لم تولّ وجهها شطر الشعر في المغرب العربي إلا في النادر القليل

الشاملة للخريطة الشعرية في الوطن العربي، فسقطت بعض حلقات الإبداع الشعري المعاصر». ولم يلبث أن أعلن انتداب نفسه لهذا الذي أرمضه. قال: «وجاء هذا الكتاب محاولة لسد ذلك الفراغ، واستكمال جوانب النقص المشار إليها»^(٣٦). وحقاً بدأ الاهتمام بالشعر العربي المعاصر في الأقطار المهمة نقدياً، فعقدت مؤسسة الباطين إحدى دوراتها حول شعر الشباب، وبدأت الجامعات العربية توجه طلاب الدراسات العليا إلى دراسة هذا الشعر. ولكن خريطة النقد ما تزال في حاجة إلى كثير من التصحيح والتعديل.

الهوامش:

- (١) محمد غنيمي هلال: دراسات ونماذج في مذاهب الشعر ونقده، ص٥٦.
- (٢) رينيه ويليك: مفاهيم نقدية، ترجمة: د. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧، ص٥٤.
- (٣) شكري عياد: دائرة الإبداع، ص٧.
- (٤) للتفصيل في هذه القضايا أنظر: وهب رومية: الشعر والناقد، ص٧-٩.
- (٥) للتفصيل في هذه القضايا أنظر: شكري عياد: المذاهب الأدبية والنقدية عند العرب والغربيين.
- (٦) شكري عياد: دائرة الإبداع، ص٦.
- (٧) عز الدين إسماعيل: الشعر العربي المعاصر - قضايا وظواهره الفنية والمعنوية، ص٩.
- (٨) المرجع السابق، ص٧.
- (٩) أنظر: شكري عياد: المذاهب الأدبية والنقدية، ص١٧.
- (١٠) المرجع السابق، المقالة الثالثة.
- (١١) لمزيد من التفصيل أنظر: وهب رومية: شعرنا القديم والنقد الجديد.
- (١٢) أنظر ما نقله شكري عياد في المذاهب الأدبية عن إلياس خوري، ص١٢، وهو مثال لهذا الموقف.
- (١٣) أنظر: حسن فتح الباب: سمات الحداثة في الشعر العربي المعاصر، ص٢٢١.
- (١٤) شكري عياد: المذاهب الأدبية والنقدية، ص٥٢.
- (١٥) عبدالعزيز حمودة: الخروج من التيه، ص٣٢٨. والرأي لنيوتن كما يذكر المؤلف.
- (١٦) نقلاً عن شكري عياد: المذاهب الأدبية والنقدية، ص١١.
- (١٧) نقلاً عن عبدالعزيز حمودة: المرايا المقعرة، ص٤٢.
- (١٨) شكري عياد: المذاهب الأدبية والنقدية، ص٧١.
- (١٩) المرجع السابق، ص٤٥.
- (٢٠) المرجع السابق، ص١٨.
- (٢١) المرجع السابق، ص٦٨ - ٦٩.
- (٢٢) عبدالعزيز حمودة: المرايا المقعرة، ص٩٠.
- (٢٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٢٤) شكري عياد: دائرة الإبداع، ص٢٩.
- (٢٥) محمد غنيمي هلال: دراسات ونماذج في مذاهب الشعر ونقده، ص٦٢.
- (٢٦) شكري عبدالمطلب: أزمة الشعر المعاصر، ص٥.
- (٢٧) محمد عبدالمطلب: قراءات أسلوبية في الشعر الحديث، ص١٣-١٥.
- (٢٨) شكري عياد: دائرة الإبداع، ص٦٥.